

الحريري يطرق أبواب عون ويري لسماع الرد على شروط عودته للحكومة

اللبنانية سمير ججع) لأنه اتبع منطق إلغاء الإخريين والخلافات بينهما التي نعتت بالحكومة أوصلتنا إلى هنا".

ويرى مراقبون أن عرض الحريري قد يشكل الفرصة الأخيرة لإنقاذ المبادرة التي طرحها باريس في أعقاب الانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي والذي نتج عنه الإطاحة بحكومة حسان دياب بعد هبة شعبية.

وكانت باريس عرضت مبادرة أشبه ما تكون بخارطة طريق لإنقاذ لبنان من أزماته، تستند بداية على تشكيل حكومة كفاءات تتولى إدارة دفة الإصلاحات المطلوبة من لبنان قبل عودة الدعم الخارجي، ولقيت تلك المبادرة تاييدا ظاهريا من القوى السياسية لاسيما من أقطاب العهد، قبل أن يسارعوا إلى إفرأها من مضمونها لاسيما الثنائي الشيعي الذي أصر على الاحتفاظ بوزارة المالية والمشاركة في تسمية باقي الوزراء.

ويعتقد على نحو بعيد أن تلاقي مبادرة الحريري الجديدة نفس المصير، حيث من غير المرجح أن يتراجع حزب الله وحركة أمل عن موقفهما، وهو ما كان واضحا بقوة في إطلاة الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله الأخيرة حينما شدد على أنه لا مجال لحكومة لا يحضر فيها الحزب.

في المقابل فإن التيار الوطني الحر قد يتراجع عن موقفه من الحريري تحت الضغوط الفرنسية وربما الأميركية. وإزاء هذا الوضع فإن الحريري سيجد نفسه أمام سيناريوين إما خفض سقف مطالبه، أو نفض يده كلياً من أزمة التشكيل الحكومي.

السابقين لوضعهم بأجواء ما سيحدث على الطاولة. وأبدت الأوساط السياسية تشاؤمها حيال إمكانية قبول الثنائي الشيعي كما التيار الوطني الحر بشروط الحريري، ذلك أن الثنائي يصران على الاحتفاظ بحقيبة المالية كما أيضا على تسمية باقي الوزراء الشيعية، وينافسهما في ذلك التيار الذي لن يتساهل مع رئيس الوزراء الأسبق الذي سبق أن اتهمه بإدارة ظهره للهدم من خلال خضوعه لضغط الحراك الشعبي وتقديم استقالته في أكتوبر الماضي.

حراك الحريري يأتي قبل ثلاثة أيام على بدء الاستشارات النيابية التي دعا إليها الرئيس عون لتسمية رئيس وزراء جديد

وتعتقد الأوساط أن التيار الوطني الحر ليس في وارد تقديم أي تساهلات مع زعيم المستقبل، على خلاف اللبونة التي أبادها مع مصطفى أديب، ومن المرجح أن يصر رئيسه جبران باسيل على تسمية وزراء التيار في الحكومة العتيدة المقبلة، ما لم تحصل تدخلات خارجية.

وكان رئيس الوزراء السابق حمل في إطلاقة الإعلامية التي جرت على قناة "أم تي في" المحلية رئيس التيار الوطني الحر مسؤولية الإضرار بالعهد، قائلا "جبران باسيل شكل خطرا على العهد أكثر من ججع (رئيس حزب القوات

بيروت - يبدأ رئيس الوزراء اللبناني السابق، وزعيم تيار المستقبل سعد الحريري الإثنين سلسلة مشاورات تقوده إلى قصر بعبدا وعين التينة، حيث يلتقي كل من الرئيس ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري لبحث مدى استجابة الطرفين لشروطه من أجل توليه رئاسة الحكومة المقبلة.

ياتي حراك الحريري قبل ثلاثة أيام على بدء الاستشارات النيابية التي دعا إليها الرئيس عون لتسمية رئيس وزراء جديد بعد اعتذار مصطفى أديب عن المهمة على خلفية العراقيل التي وضعتها أمامه القوى السياسية ولسيما الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل.

وفي خطوة منه لإنقاذ المبادرة الفرنسية وإحداث اختراق في المشهد الحكومي تقدم الحريري مساء الخميس بعرض لتولي تشكيل الحكومة شريطة الحصول على ضمانات سياسية واقتصادية أهمها أن تكون الحكومة خالية من تأثيرات القوى السياسية، وأن تتألف من وزراء اختصاصيين يتولون دفة الإصلاحات التي تطالب بها المنظومة الدولية والهيئات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي).

وذكرت أوساط سياسية أن بري أبدى ترحيبا بإمكانية عودة الحريري لرئاسة الحكومة، رغم عتبه على زعيم المستقبل سواء في موقفه من تكثير الثنائي الشيعي من حقيبة المالية لفترة الماضية، أو في علاقة بانتقاده له خلال إطلاقة الإعلامية الأخيرة.

واستبق رئيس الوزراء سعد الحريري لقاؤه معون ويري واجتماع عقده مساء الأحد مع رؤساء الوزراء

الرئيس المصري يرفض أي مصالحة مع تركيا وقطر

السياسي يتجنب تكرار تجربتي عبدالناصر والسادات مع جماعة الإخوان



السياسي: لا مجال للمصالحة مع من يريدون هدم مصر

على الرسائل القادمة منها، وتجاهل الكلمات التي حملت معاني إيجابية مؤخرا.

وبذلك يُغلق الباب على تصريحات الغزل التي ظهرت على الساحة مسؤولين كبار في تركيا مؤخرا، ولن تفتح ثغرات أمنية سعت أنقرة إلى النفاذ منها للقاهرة، لإيحاء بالتنسيق والتعاون في أزمة ليبيا لتجنب الاشتباك العسكري.

وضاعف الرئيس المصري من محنة جماعة الإخوان، بعد أن وحن البعض بأن هناك إمكانية لطى الصفحة القائمة جمال عبدالنصر، وأنور السادات، فإلا عفا عن الإخوان بعد التدبير لاستهدافه عام 1954 وناله منهم ما ناله، والثاني أخرجهم من السجن فأتحدوا مع الجماعة الإسلامية لقتله، لأن أزمة الإخوان والأنظمة الداعمة، خاصة في قطر وتركيا، أنهم يريدون المصالحة بسياسة لي الذراع.

وتعلم أجهزة الدولة المصرية أن تحريض الناس على التظاهر وإثارة البلبلة والتشكيك في الدولة رسالة من أنقرة والدوحة هي محاولة للضغط على القاهرة.

واكد الخبير في شؤون الإسلام السياسي سامح عيد، أن رفض المصالحة مع الإخوان والأنظمة الداعمة لها، يرتبط بوجود حالة ضغط من شباب الجماعة على قادتهم لإبرام اتفاق يقضي بالتصالح النسبي، والإفراج عن المحبوسين على نمة قضايا جنائية. وأوضح لـ"العرب"، أن الفترة الأخيرة شهدت حالة تآمر بين شباب الإخوان لرفض قادتهم المبادرة باني خطوة إيجابية مع القاهرة لإخراج الشباب من السجن، مع أن الجماعة الإسلامية فعلت ذلك مع نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، لكن الفارق بين التنظيمين، أن الإخوان يرفضون كلياً إجراء مراجعات أو نذب العنق.

وبدت نبرة الرئيس المصري حاسمة في حديثه برفض التصالح، ومهما كانت هناك رسائل من أنقرة تحديدا بحتمية التقارب مع القاهرة، فإن ذلك لن يتحقق قبل التبرؤ من جماعة الإخوان، أو على الأقل تقديم ما يثبت أن النظام التركي عاد إلى رشده وتخلى عن دعمه للإرهاب.

ولفت سامح عيد إلى أن السيسي وضع الكرة في ملعب الراغبين في المصالحة، بما يعني "إذا كنتم ترغبون في الصفح، فاستعدوا إلى شروط قاسية من القاهرة".

ويستثمر الرئيس المصري الدنوات التفكيكية التي يعدها الجيش من وقت لآخر، في الحديث عن قضايا مختلفة داخلية وخارجية، وفي كل مرة يلجأ إلى التركيز على قضايا بعينها، ويحسم الجدل بشأنها عبر تقديم إجابات واضحة ومثيرة.

يقول متابعون، إن النظام المصري يتنابه شعور قوي بالانتصار على المخططات التي تنبأها تركيا وقطر وجماعة الإخوان، فعلى مدار سبع سنونات، أي منذ سقوط نظام حكم الإخوان في القاهرة في يوليو 2013، لم تفلح كل المؤامرات التي حيك في هز أركانه السياسية والأمنية والاقتصادية. ويضيف هؤلاء، أن الأجهزة المصرية حريصة على تماسك الجبهة الداخلية، وتصدت لكل المحاولات الرامية لإضعافها من خلال الشائعات، وبنض معلومات مغلوبة حول الوضع العام وعدم استغلال تراكم الأزمات الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي.

حسم الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أي لغظ بشأن إمكانية حصول اختراق على مستوى العلاقة مع كل من قطر وتركيا وجماعة الإخوان المسلمين، بعد رسائل وصلت القاهرة تفيد برغبة الثالوث في فتح قنوات تواصل لطى صفحة الخلافات معها.

القاهرة - قطع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الطريق على جماعة الإخوان ورعاتها الإقليميين، وتصعب المغامرة باسترضاء الإخوان على حساب هؤلاء.

وأضاف نورالدين، أن السيسي تعلم من تجارب سابقه، ولا يريد تكرار الخطأ الذي وقع فيه الرئيس السابق جمال عبدالناصر، وأنور السادات، فالأول عفا عن الإخوان بعد التدبير لاستهدافه عام 1954 وناله منهم ما ناله، والثاني أخرجهم من السجن فأتحدوا مع الجماعة الإسلامية لقتله، لأن أزمة الإخوان والأنظمة الداعمة، خاصة في قطر وتركيا، أنهم يريدون المصالحة بسياسة لي الذراع.

وتعلم أجهزة الدولة المصرية أن تحريض الناس على التظاهر وإثارة البلبلة والتشكيك في الدولة رسالة من أنقرة والدوحة هي محاولة للضغط على القاهرة.

وأرسلت أنقرة إشارات واضحة على لسان مسؤولين كبار فيها الشهر الماضي، كشفت فيها عن استعدادها للتواصل الأمني والسياسي مع مصر، وحل المشكلات الخلافية معها، غير أن القاهرة تجاهلت الرسائل، واستمرت في التعامل بصرامة مع التدخلات التركية في ليبيا وشرق البحر المتوسط، التي تمثل اعتداء على المصالح المصرية.

وتحمل القاهرة أنقرة والدوحة مسؤولية دعم التنظيمات المتطرفة والإرهابية، وتعتبر تدخلات الدوحة في قطاع غزة هدفها تقويض الدور المصري، وترفض التعاون معها في أي من الملفات الإقليمية، لأن ذلك يمثل شهادة براءة سياسية لها.

وأدى التدخل القطري الواسع في غزة إلى حدوث ما يشبه القطيعة المصرية مع حركة حماس، بعد تصاعد حدة الغضب من تصرفاتها، حيث تحاول زيادة مساحة المناورة بإدخال الدوحة كطرف في الوساطة مع إسرائيل أو الفصائل الفلسطينية.

وتشن وسائل إعلام قريبة من الحكومة في مصر حملة ضارية ضد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وتضع له صورا وهو ملطخ بالدماء كإشارة على تبنيه العنف، وتتهمه بعدم الكف عن العبث بالأمن القومي، ما يؤكد عدم القبول بأي لبونة سياسية معه.

وقال الخبير الأمني، مساعد وزير الداخلية المصري سابقا محمد نورالدين، إن السيسي يدرك أنه لا يستطيع التصالح مع الإخوان، فهذا القرار ليس سياسيا بل شعبيا أيضا.

وذكر لـ"العرب"، أن هناك أصحاب دم من الجيش والشرطة والإعلام والقضاء، سخط بأنؤام شهداء على يد جماعة

وكتشف مصادر سياسية لـ"العرب"، أن الفترة الماضية وصلت إلى القاهرة رسائل غير مباشرة، عبر وسطاء يمثلون جهات مختلفة، تفيد برغبة تركيا وقطر في تسوية القضايا الخلافية، وهو ما قوبل بالرفض في حينه.

وأكدت المصادر ذاتها، أن الثقة معدومة تقريبا في قيادة البلدين، حيث تنتهجان رؤى مزدوجة، وتبدي كلاهما رغبة في التفاهم وتدعم الجماعات المناهضة للدولة، وتقوم بتوفير الملاذات الآمنة لعناصر إرهابية، والتحريض على هدم مصر.

وأرسلت أنقرة إشارات واضحة على لسان مسؤولين كبار فيها الشهر الماضي، كشفت فيها عن استعدادها للتواصل الأمني والسياسي مع مصر، وحل المشكلات الخلافية معها، غير أن القاهرة تجاهلت الرسائل، واستمرت في التعامل بصرامة مع التدخلات التركية في ليبيا وشرق البحر المتوسط، التي تمثل اعتداء على المصالح المصرية.

وتحمل القاهرة أنقرة والدوحة مسؤولية دعم التنظيمات المتطرفة والإرهابية، وتعتبر تدخلات الدوحة في قطاع غزة هدفها تقويض الدور المصري، وترفض التعاون معها في أي من الملفات الإقليمية، لأن ذلك يمثل شهادة براءة سياسية لها.

وأدى التدخل القطري الواسع في غزة إلى حدوث ما يشبه القطيعة المصرية مع حركة حماس، بعد تصاعد حدة الغضب من تصرفاتها، حيث تحاول زيادة مساحة المناورة بإدخال الدوحة كطرف في الوساطة مع إسرائيل أو الفصائل الفلسطينية.

وتشن وسائل إعلام قريبة من الحكومة في مصر حملة ضارية ضد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وتضع له صورا وهو ملطخ بالدماء كإشارة على تبنيه العنف، وتتهمه بعدم الكف عن العبث بالأمن القومي، ما يؤكد عدم القبول بأي لبونة سياسية معه.

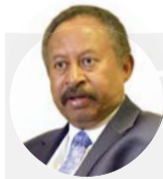
وقال الخبير الأمني، مساعد وزير الداخلية المصري سابقا محمد نورالدين، إن السيسي يدرك أنه لا يستطيع التصالح مع الإخوان، فهذا القرار ليس سياسيا بل شعبيا أيضا.

وذكر لـ"العرب"، أن هناك أصحاب دم من الجيش والشرطة والإعلام والقضاء، سخط بأنؤام شهداء على يد جماعة

أسلوب واشنطن «الاستعلائي» فرصة موسكو للتقرب من الخرطوم

والتزمت كل من بكين وموسكو الحذر في التعاطي مع القادة الجدد للسودان في البداية، بيد أن سلوك واشنطن منحهما نوعا من الثقة للتقارب مع الخرطوم.

وكشفت وكالة الأنباء السودانية الرسمية "سونانا" الأحد، عن تسلم قوات البحرية السودانية سفينة حربية "هدية" من روسيا.



عبدالله حمدوك من غير العادل معاملة السودان كدولة منبوذة

وقالت "سونانا"، "تسلمت قيادة القوات البحرية السودانية السبت بقاعدة بورتسودان البحرية (فلمنجو) سفينة التدريب الحربية المهداة من جمهورية روسيا الاتحادية". وأشارت إلى أن الخطوة تأتي "في إطار التعاون العسكري المتطور بين الخرطوم وموسكو".

ويعد تقديم الدعم العسكري أحد أدوات روسيا للنفاذ وتعزيز حضورها في الدول النامية.

وعلى مدى عقود، كانت روسيا المصدر الرئيسي للأسلحة التي يحصل عليها الجيش السوداني. وأقام النظام السابق، الذي حكم البلاد لمدة ثلاثين عاما، علاقات جيدة مع موسكو.

الشروط بعضها معلن والآخر خفي، على غرار تطبيع الخرطوم لعلاقتها مع تل أبيب.

وأثار إجبار الإدارة الأميركية للحكومة السودانية الانتقالية في وقت سابق على الاعتراف بقضايا إرهاب اقترقت في عهد المنظومة السابقة سخط القوى السياسية والشارع السوداني الذي اعتبر أنه ليس ملزما بدفع فاتورة أخطاء نظام كان هو في مقدمة ضحاياها.

ووافقت حكومة عبدالله حمدوك في فبراير الماضي على دفع تعويضات لعائلات 17 بحارا أميركيا قتلوا عندما استهدف تنظيم القاعدة المدبرة "بو. إس. إس كول"، بميناء في اليمن عام 2000.

وكان هذا شرطا أساسيا وضعته الولايات المتحدة لنسطب اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراحية للإرهاب، والتي تعيق محاولات الخرطوم لتحقيق التعافي الاقتصادي، حيث تحول القائمة دون قدوم الاستثمارات الأجنبية فضلا عن الحصول على دعم الهيئات المالية الدولية.

وتقول الأوساط السياسية إن تصرفات الولايات المتحدة من شأنها أن تترك فراغات أمام قوى دولية منافسة على غرار الصين وروسيا اللتين ترتبطان في الأصل بعلاقات وثيقة مع السودان خلال عهد البشير.

الخرطوم - تُجمع أوساط سياسية سودانية على أن أسلوب التعاطي الأميركي مع الخرطوم الذي يتسم بالاستعلاء ولا يخلو من ابتزاز، من شأنه أن يفسح المجال أمام قوى دولية منافسة على غرار روسيا لتعزيز تموقعها في السودان الجديد.

واتهم رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك الأحد الولايات المتحدة بتهديد مسار الانتقال الديمقراطي عبر إبقاء بلده مصنفا على قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وقال حمدوك في مقابلة مع صحيفة "فايننشال تايمز" إن العقوبات "تشل اقتصادنا"، منبها إلى عدم وجود ضمان لاستمرار الديمقراطية حتى الانتخابات المقررة في 2022.

وفرضت العقوبات الأميركية على السودان العام 1993 على خلفية إيوائه زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن بين عامي 1993 و1996.

واعتب رئيس الوزراء السوداني أنه من غير العادل معاملة السودان كدولة منبوذة بعد مرور أكثر من عقدين على ترحيل بن لادن خارجها وإطاحة السودانين في أبريل 2019 بنظام عمر البشير الذين استضافه.

وأضاف أن "السودانيين لم يكونوا قط إرهابيين، النظام السابق هو من فعل ذلك"، مشيرا إلى أن "عمليات الانتقال دائما ما تكون مضطربة، فهي ليست خطئية ولا تسير جميعها في اتجاه واحد". وشدد على أن "إبقاء السودان على القائمة الأميركية للدول الراحية للإرهاب يهدد المسار نحو الديمقراطية (... نحن معزولون عن العالم"، قائلا إن "إزالتنا من القائمة ستغير المعطيات".

ولطالما أثار التعامل الأميركي مع السودان منذ انهيار حكم نظام الرئيس عمر حسن البشير، جدلا كبيرا، حيث لم تظهر واشنطن أي خطوة عملية لمساعدة هذا البلد في مسار الانتقال الديمقراطي الذي يمر به، فيما تامل في شطبه من قائمة الدول الراحية للإرهاب رغم انتفاء موجباته.

وتربط الإدارة الأميركية خطوة إزالة السودان من القائمة السوداء بجملة من



خيارات مفتوحة